

تدقيق شامل على بنود الضيافة والسفر والتدريب

# استراتيجية حكومية شاملة لمحاصرة الهدر وترشيد الإنفاق

## لا مشاريع جديدة ولا دينار زائداً للمصروفات عن المعتمد في الموازنات



### طوارئ اقتصادية

مسافرون يغادرون أحد المطارات بعد إغلاقه مجدداً، في وقت قال الرئيس التنفيذي لمطارات دبي، بول غريفيث، إن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير عاجلة لتجنب تفاقم الأزمة الاقتصادية، كما أشار إلى أنه يجب على الحكومات أن تدرك أن هذه حالة طوارئ اقتصادية وليست طبية فقط.

يتم وقف استقطاع احتياطي الأجيال القادمة، بالإضافة إلى نقل بعض أصول الاحتياطي العام إلى احتياطي الأجيال، بالإضافة إلى خفض الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وهو ما مكن الحكومة من تدبير قرابة 6 مليارات دينار تقريبا لتعزيز سيولة الاحتياطي العام.

ولفتت أن الحكومة ركزت في خفض الإنفاق العام بواقع 20 بالمئة على الأقل في ميزانية العام الحالي 2020/2021، على بنود الضيافة والسفر والمهمات الخارجية وغيرها من البنود التي من شأنها ترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات.

وفي الوقت الذي تسعى الحكومة فيه على خفض الإنفاق في مصروفاتها، تؤكد الحكومة على أن المساس بالرواتب والدعم خط أحمر وأن دعم العمالة الوطنية من أولوياتها ونوابتها التي لا يمكن المساس بها.

وقد سعت الحكومة في تطبيق هذا التوجه بدعم العمالة الوطنية خلال أزمة كورونا من خلال رفع قيمة دعم العمالة الوطنية بحدود 292 مليون دينار، لترفع حجم الدعم الكلي في الميزانية لهذا البند إلى مستوى 844 مليون دينار.

وتستهدف الحكومة بجانب إصلاح هيكل مصروفاتها، العمل على تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة تستهدف في مجملها تعزيز وضع العمالة الوطنية في القطاع الخاص ورفع مستوى الإيرادات وتحصيل ديونها المستحقة البالغة 1,9 مليار دينار.

كتب حسام رجب

عمر أبو الفتوح

كشفت مصادر مطلعة لـ «النهار» أن الجهات الرقابية تعمل على تنفيذ استراتيجية شاملة لمحاصرة وتطويق أوجه الهدر الذي تشهده بعض بنود ميزانيات الوزارات والجهات المستقلة، خاصة ما يتعلق ببنود السفر والتدريب والمهمات الرسمية الخارجية. وشددت المصادر لا اتفاق زائد على البنود التي حددتها الدولة لتقليص الإنفاق عليها بواقع 20 في المئة، موضحة أن الجهات الرقابية وضعت ضوابط وقيود للجهات الحكومية المختلفة لتنفيذها والعمل بمقتضاها، مشيرة إلى أن أي مخالفة لتلك البنود والضوابط سيتم تطبيق القوانين الصارمة عليها.

وأضافت إن التوجيهات الحكومية تأتي بعد طلب عدد من الجهات الحكومية زيادة بنود الإنفاق في بعض العناصر الخاصة بالضيافة ومهمات السفر الخارجية والتدريب.

وأوضحت أن وضع الميزانية والإيرادات العامة للدولة لا يسمح مطلقاً بإضافة أي بنود جديدة خاصة وأن التقديرات غير الرسمية تشير إلى تكبد الميزانية عجزاً قدره 14 مليار دينار خلال العام المالي الحالي 2020/2021، مشيرة باقتضاب الحكومة تكافح من أجل زيادة الإيرادات وخفض الإنفاق.

واستدركت المصادر بالقول نجحت الحكومة في تمرير تعديلات على استقطاع احتياطي الأجيال القادمة والذي بمقتضاه

تسخير الجهود والطاقت لتعزيز المحتوى المحلي

# العيدان: تكويت 3841 وظيفة للشباب في «نפט الكويت»



أحمد العيدان

نفت الكويت من تكويت ما يقارب (3841) وظيفة بنسبة تكويت تصل إلى (27) في المئة في السنة المالية 2019/20.

قال الرئيس التنفيذي بالإناية في شركة نفط الكويت أحمد العيدان إن الشركة حققت دوراً ريادياً في إرساء نظام التكويت و تضمين بنوده من ضمن عقود الخدمات منذ عام 1993، حيث إن الهدف الأساسي لهذا النظام هو خلق فرص وظيفية للشباب الكويتي واستقطابهم للعمل، وإدارة مشاريع الشركة المختلفة من خلال خلق كوكبة من العمالة الوطنية قادرة على تشغيل مشاريع الشركة من خلال التعاقد مع جهات محلية ودولية.

وأضاف العيدان في الموجز الاخباري الدوري للعاملين استمر العمل على نظام التكويت منذ حينه بين نجاحات وتحديات، وأولت شركة نفط الكويت اهتماماً أساسياً لتحفيز العمل في نظام التكويت، حيث تؤمن الشركة بأهمية دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية، وكان لنا دور فعال في تطبيق القانون رقم 19 / 2000، وعززت مؤسسة البترول الكويتية هذا النظام بإصدار اللائحة التنفيذية التي تضمنت آليات العمل وتنفيذ قرار التكويت فقد تمكنت شركة

في ابريل 2018 أصدرت مؤسسة البترول الكويتية قرارها برفع نسبة التكويت من خلال إلزام المقاول بتعيين العمالة الوطنية بنسبة لا تقل عن (30 في المئة) في العقود القابلة للتكويت عند التجديد أو العقود المستقبلية وبناء عليه قامت الشركة بدراسة الاحتياجات الفنية لمشاريعها ومع الأخذ بالاعتبار استراتيجية الشركة الطامحة إلى رفع سقف الإنتاج والذي يتطلب تكثيف العمل في خلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية مع التأكيد على أهمية تطوير المهارات والتأهيل المهني بما يناسب احتياجات الشركة الفنية في الحفر وتشغيل الآبار والصيانة، حيث عززت الشركة أوجه التعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في عام 2019، من خلال استحداث برنامج فني ميكانيكا منشآت نفطية إضافة إلى برنامج عامل حفر آبار بترولية الذي انطلق في عام 2016، وخلال كتابتنا لهذا الموجز تم الإعلان عن برنامجين تدريبيين حديثين هما «برنامج آلات دقيقة منشآت نفطية» وبرنامج صيانة كهربائية منشآت نفطية».

## تداعيات مؤلمة للاقتصاد الأوروبي مع عودة الإغلاق

التلفزيون في وقت لاحق هذا المساء. كذلك أعلنت تشيكيا فرض حظر تجول يومي اعتباراً من اليوم الأربعاء من الساعة التاسعة مساءً حتى الساعة 04:59 فجرًا، في تدبير يستمر حتى الثالث من نوفمبر القادم.

ودعت السلطات الصحية السويدية، السكان في جنوب البلاد للحد من الاختلاط وتجنب المواصلات العامة والأماكن المغلقة، وباتت بولندا بكاملها مصنفة «منطقة حمراء»، بعدما كان هذا التصنيف يقتصر حتى الآن على المدن الكبرى ومحيطها.

وفي سلوفاكيا بدأ حظر تجول ليلي منذ السبت الماضي وحتى مطلع نوفمبر. وفي بلجيكا أعلنت سلطات بروكسل تقديم حظر التجول المفروض في البلد إلى الساعة 22:00، وأمرت بإغلاق المتاجر في الساعة 20:00، وبقوت غرينتش، وحظرت الأنشطة الثقافية والرياضية اعتباراً من أول امس الاثنين.

وفي بريطانيا، فرضت مقاطعة ويلز حجراً منزلياً على جميع سكانها منذ منتصف ليل الجمعة وحتى التاسع من نوفمبر.

من جهتها، أعادت أيرلندا فرض الحجر المنزلي على جميع مواطنيها لستة أسابيع، بما يشمل إغلاق كل المتاجر غير الأساسية. وأعلنت الدنمارك تشديد القيود على التجمعات وتمديد وجوب وضع الكمامات.

تجددت المخاوف حيال التداعيات الاقتصادية لتشديد قيود مكافحة الموجة الثانية من فيروس كورونا الجديد في القارة الأوروبية. وتزايد عدد الدول الأوروبية التي قررت إعادة فرض الإغلاق الكلي أو الجزئي بعد تزايد معدل الإصابات، ما أثار المخاوف من تداعيات صحية على غرار الموجة الأولى، في ظل عدم التوصل حتى الآن إلى لقاح للوقاية من الفيروس.

وتجاوز عدد الإصابات في كامل القارة الأوروبية 8,2 ملايين، فيما توفي أكثر من 258 ألف شخص جراء الفيروس، بينهم نحو 10003 في ألمانيا التي تطاولها الموجة الثانية من الوباء مباشرة بعدما بقيت بمنأى نسبياً عن الفيروس.

وتتجه ألمانيا، إلى فرض إغلاق جزئي، على غرار دول أخرى سبقتها مثل إيطاليا التي فرضت حظر التجول على مناطق كاملة، وأمرت بإغلاق جزئي للمحلات والمطاعم، بينما أعلنت إسبانيا وفرنسا حالة الطوارئ، وحظرت الأخيرة التجوال ليلاً على نحو ثلثي السكان.

وذكر تلفزيون «بسي افام» أن الحكومة الفرنسية تدرس فرض إجراءات عزل عام جديدة على مستوى البلاد اعتباراً من منتصف ليل الخميس، وقال مكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه سيُدلي بخطاب عبر

## مستقبل غامض للقطاع المالي بعد أزمة «كورونا»

ما هي توقعات صناديق الاستثمار المالية للتضخمين في الشرق الأوسط للعمال بعد أزمة كورونا؟

41%

77%

45%

48%

30%

والسيولة النقدية لديها، بالإضافة إلى وضع خطط التأقلم مع ظروف العمل الحالية غير المسبوقة من خلال إجراء تغييرات على استراتيجيات العمل كالعزل عن بُعد إلى جانب السعي الحثيث لإيجاد فرص استراتيجية مثل عمليات الدمج والاستحواذ لتمكين مؤسساتهم من إعادة الانطلاق من جديد بعيداً عن التوقعات الحذرة التي يبديها هؤلاء بشأن موعد بدء انحسار تأثيرات هذه الجائحة».

عن بعد مع احتمال زيادة نسبة العاملين عن بعد، حيث يخطط 43% منهم للاستثمار في قدرات العمل عن بعد والتوسع بها خلال السنة المقبلة.

ويقول ديكلان هايز، الشريك المسؤول عن برنامج مديري المالية التنفيذيين في ديلويت الشرق الأوسط، إن مديري المالية «وجدوا أنفسهم منهكين على مدار الشهور القليلة الماضية في مساعدة مؤسساتهم على التعافي جراء التراجع في إيراداتها

كشفت تقرير جديد أصدرته ديلويت أخيراً عن تأثير جائحة فيروس كورونا على أسلوب عمل وتفكير مديري المالية التنفيذيين ورؤساء الإدارات المالية في الشرق الأوسط. وبحسب التقرير، يتوقع 48% من مديري المالية التنفيذيين في المنطقة أن الأعمال التجارية لن تعود إلى مستوياتها ما قبل الأزمة قبل الربع الثاني من العام 2021 على الأقل.

وفي هذا الصدد، يتوقع غالبية مديري المالية أن يستمر العمل